

ايران وولاية الفقيه

قراءة في ضوء الدستور الايراني

أ.م.د. وداد جابر غازي *

أ.م.د. اهل عباس البحراني *

المخلص:

وكان موقع الوالي الفقيه او المرجع الديني غامضاً في مسودة الدستور الايراني المقترح من قبل الحكومة الثورية المؤقتة، ولم تتم الاشارة اليه في المشروع المعد من قبل حسن حبيبي ،ولذلك حظي موقع الولي الفقيه بمناقشات حادة ومطولة بين تيار ديني متشدد كان يريد ان يجعل من المرجع الديني اعلى واقوى سلطة او السلطة الوحيدة في البلاد، يكون هو فيها (المرجع او الولي الفقيه) الحاكم الفعلي ويكتفي بتعيين رئيس للوزراء يساعده في ادارة الأمور، الى جانب مجلس للشورى معين من قبله، اي اقامة حكم اسلامي من دون انتخابات رئاسية او برلمانية، وبين تيار ليبرالي ، يريد ان يعطي للمرجع الديني منصباً شرفياً ، ويجعل منه مرشداً روحياً على ان تخول كامل السلطة السياسية الى رئيس الجمهورية الى جانب مجلس الشورى المنتخب. وكاد هذا المجلس يتبنى فكرة الدور الاشرافي العام للفقهاء أو صبغة المرشد الروحي للامام، قبل ان يتدخل انصار نظرية(ولاية الفقيه) كالشيخ حسين علي منتظري^(٤) ومحمد حسين بهشتي^(٥) ، ليحسموا الأمر باعطاء (القائد) الاشراف العام على المؤسسات الدستورية كرئاسة الجمهورية ومجلس الشورى والقضاء وقيادة القوات المسلحة وتجريد رئيس الجمهورية من اية صلاحيات مهمة. وبعد نقاش وصراع بين التيارين، تمت الموافقة اخيراً على انموذج الحكم الاسلامي للتيار الديني ، المؤلف من رئيس جمهورية وبرلمان منتخبين الى جانب منصب القائد(الولي الفقيه) حسب ما ورد في نص المادة(٥٧) من الدستور الايراني وجرى اقراره في استفتاء الخامس عشر من تشرين الثاني من عام ١٩٧٩، وحاز على تاييد الغالبية العظمى من الشعب في الدستور الايراني قدرت بنسبة ٩٨ بالمائة.

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، www.uomustansiriyah.edu.iq ،
*كلية التربية – الجامعة المستنصرية

Abstract:

The position of the religious magistrate or religious authority was ambiguous in the draft constitution proposed by the interim revolutionary government, not referred to in the draft prepared by Hassan Hobbit, and therefore the site of the Wail al-Faith has been the subject of intense and lengthy discussions between a hardline religious movement that wanted to make the religious reference The most powerful authority or authority in the country, where he (the reference or guardian) is the actual ruler and only appoints a prime minister to help him manage matters, along with a shura council appointed by him, ie, the establishment of Islamic rule without presidential or parliamentary elections, Liberal, wants to give to the bitter Ja'i al-Din is an honorary position and makes him a spiritual guide to give full political power to the president of the republic alongside the elected Shura Council. This council adopted the idea of the general supervisory role of the jurists or of the spiritual leader of the Imam before the supporters of the theory of the Wilayat al-Faqih, such as Shaykh Hussein Ali Montazeri and Muhammad Hussein Beheshti (5), decided to give the general supervision over the constitutional institutions The Republic, the Shura Council, the judiciary, the leadership of the armed forces and the removal of the President of the Republic from any important powers. After a debate and a dispute between the two groups, the model of Islamic rule of the religious stream, composed of the elected president and parliament and the post of leader (al-Wali al-Faqih), was finally approved as stipulated in article 57 of the Iranian constitution. Second of 1979, and was supported by the vast majority of the people in the Iranian constitution estimated at 98 percent

المقدمة:

قام السيد الخميني بما يمكن ان انطلق عليه مجازاً (ثورة) على نظرية الانتظار للأمام المهدي الغائب (عج)، التي كان يؤمن بها كثير من فقهاء الشيعة الاثني عشرية في ذلك الحين، وأكد في موقف جديد على ضرورة اقامة الدولة تحت قيادة الفقهاء (نواب الامام المهدي العامين)، ذلك في كتابه "الحكومة الاسلامية" وهي مجموعة دراسات، كان يلقيها على طلبة الحوزة العلمية في النجف ١٩٦٩، ثم قام بتأصيل نظرية ولاية الفقيه في كتاب آخر هو كتاب "البيع"، الذي اصدره في اواسط السبعينيات من القرن الماضي، حيث اعتبر فيه الفقهاء أمناء الرسل وحصوناً للإسلام. وتطرق السيد الخميني الى التشابه بين الولي الفقيه والامام المنتظر، فقال: "للفقيه العادل جميع ما للرسول (ص) والائمة (ع)"، مما يرجع الى الحكومة السياسية، واعتبر الفقهاء اوصياء للرسول من بعد الائمة (ع)، وفي حال غيابهم، وقد كلفوا بجميع ما كلف الائمة (ع) بالقيام به، وقام برفع مستوى الفقهاء لأول مرة الى مستوى (مرتبة) خلفاء الرسول (ص)، تماماً كالائمة الاثني عشر عليهم السلام في العقيدة الشيعية الامامية.

أن ولاية الفقيه التي ارسى دعائمها السيد الخميني هي مطلقة وتتخلص في أن السيد الخميني أو من يخلفه في منصبه، كمرشد للثورة الإسلامية في إيران، هو الولي على كافة المسلمين في العالم، وطاعته واجبة كطاعة الإمام المهدي المنتظر لأنه نائبه. ولا يتم تعيين الولي الفقيه عن طريق الانتخابات من قبل الشعب، بل تجري تسميته من قبل نخبة من الفقهاء بدرجة أية الله أي: الخبراء كما ذكرنا. وقال السيد الخميني أن الأدلة التي تدل على وجوب الإمامة هي نفس الأدلة التي تدل على وجوب ولاية الفقيه، وأنها من الأمور الاعتبارية العقلانية، وذلك كجعل القيم للصغار، وأن القيم على الأمة لا يختلف عن القيم على الصغار من ناحية الوظيفة. كما واعطي الخميني صلاحيات واسعة للولي الفقيه، فيرى أن حكومة ولاية الفقيه هي شعبة من ولاية رسول الله (ص) المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج.. فالولي الفقيه فوق الدستور والقوانين الوضعية، وقراراته تعد قوانين إلهية واجبة الطاعة والتنفيذ.

المبحث الاول

المؤسسات السياسية الدستورية في

جمهورية ايران الاسلامية (ولاية الفقيه)

اولاً:- مصطلح (المرجع الاعلى ، ولاية الفقيه) في المدرسة الايرانية.

يعرف (الولي الفقيه) أو المرشد أو القائد الاعلى (أنه حكم الفقيه العادل الجامع للشرائط) ورأي العلامة القزويني : (وجوب اقامة حكومة اسلامية يشكلها ويجلس على قمتها فقيه عالم عادل نيابة عن الامام الغائب المهدي (عج) ^(١)، وتكون له صلاحياته، وهناك من يعرفها بانها: (حق الفقيه في التصرف في امور الامة وتبدير شؤونها ورعاية مصالحها بما يعود عليها بالنفع والخير) ، وتعرف ايضا : (الفقيه الذي استكمل كل المواصفات والشرائط ليصبح من خلال ذلك وليا وحاكماً على الأمة)، ويعرفها علي خامنئي ^(٢) بقوله: (الولاية ذات معنى عميق وتعني في الاساس قرب الشيئين من بعضهما)، والولاية (تعني الاتصال المباشر والصلة الوثيقة بين الشيئين) ، ويعبر الاسلام عن الحكومة بكلمة (الولاية) ويعبر عن الشخص الذي يكون على رأس الحكومة بكلمات (الوالي اوالموالي)، هي بأجمعها مشتقة من كلمة الولاية، فيما عرف المفكر الاسلامي السيد محمد ال بحر العلوم بالمعنى الاصطلاحي قائلاً: (هي السلطة- الشرعية أو العقلية على نفس الغير ماله او كليهما سواء أكانت هذه السلطة اصلية أم عرضية) ، ويعرفها الفقيه القانوني عبد الرزاق السنهوري : (أنها السلطة على الغير، التي يلزم باتباعها دون الحاجة لموافقتها) ^(٣).

وكان موقع الوالي الفقيه او المرجع الديني غامضاً في مسودة الدستور الايراني المقترح من قبل الحكومة الثورية المؤقتة، ولم تتم الاشارة اليه في المشروع المعد من قبل حسن حبيبي ،ولذلك حظي موقع الولي الفقيه بمناقشات حادة ومطولة بين تيار ديني متشدد كان يريد ان يجعل من المرجع الديني اعلى واقوى سلطة او السلطة الوحيدة في البلاد، يكون هو فيها (المرجع او الولي الفقيه) الحاكم الفعلي ويكتفي بتعيين رئيس للوزراء يساعده في ادارة الأمور، الى جانب مجلس للشورى معين من قبله، اي اقامة حكم اسلامي من دون انتخابات رئاسية او برلمانية، وبين تيار ليبرالي ، يريد ان يعطي للمرجع الديني منصباً شرفياً ، ويجعل منه مرشداً روحياً على ان تخول كامل السلطة السياسية الى رئيس

الجمهورية الى جانب مجلس الشورى المنتخب. وكاد هذا المجلس يتبنى فكرة الدور الاشرافي العام للفقهاء أو صبغة المرشد الروحي للامام، قبل ان يتدخل انصار نظرية (ولاية الفقيه) كالشيخ حسين علي منتظري^(٤) ومحمد حسين بهشتي^(٥)، ليحسموا الأمر باعطاء (القائد) الاشراف العام على المؤسسات الدستورية كرئاسة الجمهورية ومجلس الشورى والقضاء وقيادة القوات المسلحة وتجريد رئيس الجمهورية من اية صلاحيات مهمة. وبعد نقاش وصراع بين التيارين، تمت الموافقة اخيراً على انموذج الحكم الاسلامي للتيار الديني، المؤلف من رئيس جمهورية وبرلمان منتخبين الى جانب منصب القائد (الولي الفقيه) حسب ما ورد في نص المادة (٥٧) من الدستور الايراني وجرى اقراره في استفتاء الخامس عشر من تشرين الثاني من عام ١٩٧٩، وحاز على تاييد الغالبية العظمى من الشعب في الدستور الايراني قدرت بنسبة ٩٨ بالمائة^(٦).

ثانياً:- الجذور التاريخية لنظرية ولاية الفقيه في الدستور الايراني .

أن فرادة الفلسفة السياسية والدستورية، التي اعتمد عليها النظام السياسي الايراني في وضع مخطط دستوري للجمهورية الاسلامية الايرانية، انعكس على فرادة المؤسسات السياسية وهيكلتها فضلا عن الى عدد هذه المؤسسات والعلاقة فيما بينها.

ان منشأ هذا الاختلاف بين مؤسسات النظام السياسي الايراني عن باقي المؤسسات السياسية في النظم السياسية الاخرى، قد جاء من النظرة المختلفة لطبيعة وظيفة الدولة الاسلامية، التي بدأ بالتنظير لها من حيث فلسفتها الدستورية العلامة محمد باقر الصدر^(٧) في كتابه (اصول الدستور الاسلامي) عام ١٩٥٧، و بحثه في شهر شباط ١٩٧٩ حول (لمحة فقهية تمهيدية عن مشروع الجمهورية الاسلامية في ايران) ،

والبحث في حقيقته مسودة لدستور الجمهورية الاسلامية الايرانية، وكتبه كي تستفيد منه القيادة الاسلامية التي ارادت تدوين دستور لمشروع الجمهورية الاسلامية الذي نادى به السيد الخميني^(٨) نهاية عام ١٩٧٨، واعتمدها واضعوا الدستور الايراني. هذه النظرة تستند

الى وجود اربع وظائف للدولة وهذه الوظائف تجسدت في الدستور الايراني على شكل مؤسسات سياسية، فالوظيفة الاولى او المؤسسة الاولى في النظام الدستوري، هي وظيفة المرجعية أو (الولي الفقيه)، كما جسدتها النظرة الأيدلوجية (الخمينية)^(٩)، ولان ولاية الفقيه عام ١٩٧٩، لم تكن وليدة اللحظة، فقد سبقها الكثير من الاحداث التي ساعدت على

وصول الفقهاء للحكم، حيث تعد الثورة الدستورية في ايران عام(١٩٠٥-١٩١١) من المحطات الرئيسية البارزة في تاريخ التطور الدستوري الايراني، والتي تركت بصماتها جلية على مجمل الحياة السياسية في ايران. وعلى الرغم من ان الدستور الذي أقر في ذلك الوقت، كان ترجمة او محاكاة للدستور البلجيكي لعام ١٨٣٠، الا ان احدثت تعديلات بسيطة تتناسب المجتمع الايراني قد ادخلت عليه ، والتي اسفرت بالنتيجة عن قيام حكم ملكي مقيد باحكام الدستور(الملكية الدستورية)، لكن وفي عام ١٩٤١، اي بعد مرور خمسة عشرة عاما من الحكم البهلوي ، احتلت قوات الحلفاء ايران اثر الحرب العالمية الثانية،(١٩٣٩- ١٩٤٥)، وتنازل رضا شاه (١٢ كانون الاول ١٩٢٥- ١٦ ايلول ١٩٤١) عن الحكم ، وتولى ابنه محمد رضا بهلوي الحكم في ايران من (١٦ ايلول ١٩٤١-حتى ١١ من شباط ١٩٧٩) قيام الثورة الاسلامية في ايران (١٠).

قاد السيد الخميني المعارضة الرئيسية للشاه محمد رضا بهلوي منذ عام ١٩٦٣، ودعا الشعب الايراني الى الثورة عليه، فاستجاب له الشعب الذي نزل الى الشوارع في مظاهرات عارمة في عدد من المدن الإيرانية خلال عام ١٩٧٨، نادى بالموت للشاه وطالبت بالحرية والاستقلال، فقام السيد الخميني بدعوة المشاركين فيها من منفاه في النجف الاشرف ثم باريس، الى مقاطعة المؤسسات الحكومية والعصيان المدني ، واقامة مؤسسات اسلامية بديلة في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية ، في اطار المطالبة بالغاء النظام الملكي واقامة جمهورية اسلامية، مما اجبر الشاه على مغادرة البلاد في السادس من كانون الثاني من عام ١٩٧٩، وافساح المجال للسيد الخميني العودة الى طهران في الاول من شباط وانتصار الثورة بعد ذلك في الحادي عشر منه. وعلى الرغم من ان السيد الخميني حظي من خلال قيادته للثورة وتحقيق الانتصار على الشاه، بشعبية واسعة جدا، الا انه لم يسيطر على السلطة بصورة فردية، ولم يرسم النظام السياسي بمفرده، كما لم يؤسس نظاماً دينياً مشابهاً للأنظمة الاسلامية القديمة ، التي كان يفرضها في الغالب القادة المنتصرون عسكرياً، كما يشاعون، وانما سعى الى التفاعل مع الشعب واحترام ارادته واستفادته من كل خطوة، وكانت اول الخطوات بعد انتصار الثورة هو استفتاء الشعب حول شكل الحكم الجمهورية الاسلامية بتاريخ الثلاثون من آذار من عام ١٩٧٩ (١١).

واراد السيد الخميني اجراء استفتاء اخر على مشروع دستور، كان قد كلف به احد الشخصيات الايرانية هو حسن حبيبي^(١٢)، لكن المرجع الديني الكبير في ايران اية الله شريعة مد داري^(١٣) رفض اللجوء الى الاستفتاء العام، وطالب بانتخاب مجلس مكون من خبراء الدستور ثم عرضه على الاستفتاء، فوافق السيد الخميني على ذلك، وتم اجراء انتخابات مجلس خبراء^(١٤) قوامه (٧٥) عضواً بتاريخ الثالث من ايلول من عام ١٩٧٩ لكتابة الدستور، ولم تكن المسودة التي كتبها حسن حبيبي تتضمن نظرية ولاية الفقيه، بل كانت اقرب لدستور ١٩٠٦ رغم استبدال الملكية بالجمهورية، وعندما عقد المجلس الذي ضم في تركيبته رجال دين وقانونيين وسياسيين، اولى جلساته وجه السيد الخميني رسالة اليه اعطى فيها للفقهاء منهم رجال دين فقط صلاحية البحث في القضايا الاسلامية، وترك للآخرين (رجال القانون والسياسة) مهمة البحث من القضايا الاخرى القانونية^(١٥).

ثالثاً: - السيد الخميني ونظرية ولاية الفقيه.

وضع السيد الخميني حدا للجدل الذي آثر منذ قرون، حول الامامة، ومن خلال العودة الى كتابه الحكومة الاسلامية (وهي مجموعة دراسات كان يلقيها على طلبة الحوزة العلمية في النجف ١٩٦٩)، حيث قال: " ان ولاية الفقيه هي البديل لحكومة الامام الغائب"، وهو اول من اضفى هذا البعد السياسي على نظرية ولاية الفقيه، او لعله هو الذي صنع منها نظرية سياسية تخرج المذهب الشيعي من الجهد السياسي (فلسفة الانتظار) المتمثل في انتظار عودة الامام الثاني عشر ليقوم من جديد بحكومة الاسلام من الجهاد العملي باقامة الحكم الاسلامي لافتاء العدل والانصاف في ربوع المجتمع الايراني، وهو الذي ميز جهاده وزعامته الدينية والسياسية عن جهاد غيره من علماء الشيعة المعاصرون، حتى اولئك الذين ناضلوا مع السيد الخميني ضد الشاه محمد رضا^(١٦).

يعد السيد الخميني، ان خير الحكومات هي الحكومة الاسلامية، ويرى ان النظام الجمهوري هو افضل البدائل التي ستوصلنا الى المحتوى الاجتماعي للنظام السياسي، وتحقق تقدم المجتمع، ولكن الحكومة الاسلامية عنده لا تشبه اشكال الحكومات المعروفة فهي حكومة دستورية، وليست مطلقة او مستبدة، ولكن ذلك له معنى خاصاً عند السيد الخميني، فالدستورية هنا تعني التقيد بالوامر الالهية والسنة النبوية المطهرة، وليست النصوص الوضعية، وبالتالي وقع اختلاف هنا على امرين، الاول: هو ان البرلمان هنا

يحول شرع الله سبحانه وتعالى الى قواعد واجراءات وقوانين قابلة للتطبيق ولايشرع بنفسه، فلا مشرع غير الله سبحانه وتعالى، وبالتالي فالمشرع هنا هو الله سبحانه وتعالى وليس نواب الشعب او الشعب عبر نوابه وبطبيعة الحال فحكومة مثل هذه لاتستطع ان تقيد برلمانها دائما بوظيفته المحددة له (١٧).

اما الامر الثاني : يتعلق بدور الفقهاء في تلك الحكومة ،حيث انهم يقفون على راس الصدارة فيها ، ويتلخص ذلك وفقا لاجتهاد السيد الخميني في مبدأ ولاية الفقيه، ومؤداها ان الحكام الحقيقيون هم الفقهاء، والسلطين ، هم مجرد عمال لهم ، اي انها تتمدد من المجال الديني الى السياسي، كما جعل للفقيه صلاحيات الانبياء في الدور الذي يقومون به، وميز بينهم في العصمة والخطأ، وهو ما اتضح من خلال رؤيته لمبدأ ولاية الفقيه ، فالعلماء الذين هم ورثة الانبياء يمتلكون خصائص ما اسماه(الولاية الاعتبارية)، والتي تشتمل على جميع الاختصاصات التي تتضمنها الولاية التكوينية التي كلف الله بها المعصوم وال بيته الاطهار. كما ان السيد الخميني برر الولايتين الدينية والسياسية للفقيه بالعديد من الاسانيد الشرعية، التي قدم لها تفسيراً يعتمد على اجتهادات ، غير ان اجتهاداته لم تكن سهلة التطبيق نظراً لتعدد وتباين الاراء والاجتهادات الفقيه داخل المدرسة الشيعية الايرانية بنفسها، وان حكمة افكار واجتهادات السيد الخميني شكل النظام الايراني، مثلما حكمته ممارساته السياسية (١٨).

وبهذا المعنى ،سيكون السيد قد ملئ الفراغ الناجم عن الاخذ بنظرية الانتظار للأمام المهدي الغائب، التي كان يقول بها كثير من الفقهاء الشيعة وعلماؤهم في ذلك الحين، واكد في موقف جديد على ضرورة اقامة الدولة تحت قيادة الفقهاء (نواب الامام المهدي العامين)، ثم قام بتأصيل نظرية ولاية الفقيه في كتاب اخر له هو "كتاب البيع"، الذي اصدره اواسط سبعينيات القرن الماضي، حيث اعتبر فيه الفقهاء امناء الرسل وحصوناً للإسلام، وتطرق السيد الخميني عن التشابه بين الفقيه والامام المعصوم، فقال:"الفقيه العادل جميع ما للرسول الكريم (ص) والائمة(ع) ، مما يرجع الى الحكومة والسياسة ، واعتبر الفقهاء اوصياء للرسول الكريم (ص) من بعد الائمة (ع) في حال غيابهم، و كلفوا بجميع ما كلف الائمة(ع) على القيام به، وارتقى بمستوى الفقهاء لأول مرة الى مستوى خلفاء الرسول الكريم (ص)، تماماً كالائمة الاثني عشر في العقيدة الشيعية الامامية(ع)، وقال

مستغرباً: "لماذا يتوقف بعضنا في معنى جملة (اللهم ارحم خلفائي)، ولماذا يظن هذا البعض ان خلافة الرسول الكريم (ص) محددة ، وبما ان الائمة(ع) كانوا هم خلفاء الرسول الكريم (ص) افليس لغيرهم من العلماء ان يحكم الناس ؟ واستند السيد الخميني الى عدد من الاحاديث الواردة عن الامام جعفر الصادق(ع) والامام المهدي(عج) ليصل الى نتيجة مفادها : ان شرعية الفقهاء تنبع من الله سبحانه وتعالى وليس من الناس، وانهم منصوبون ومعنيون من قبل الائمة (ع) للحكم بين الناس حتى زمان ظهور ولي الامر الامام المهدي (عج) واشترط في حال عجز الفقهاء عن القيام بالحكومة استئذان المسلمين العدول منهم^(١٩).

المبحث الثاني

مصطلح ولاية الفقيه دستوريا

تحدد اطار النظام السياسي للجمهورية الاسلامية الايرانية على يد مجلس الخبراء، الذي ضم(٨٣) عضوا وبدأ اجتماعاته عام ١٩٧٩، ونجح التيار الديني بقيادة محمد حسين بهشتي في التغلب على المعارضين من قبل القوى السياسية والاحزاب في مناطق الاقليات : اندريجان وكوردستان وبلوشستان وعريستان، التي قاطعت عملية الاستفتاء على الدستور، معترضة على السلطات الواسعة التي نصت على مواده ، وقضت بحصرها في رجال دين ، ومن اهم تلك السلطات هي سلطة (ولاية الفقيه) والصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للولي الفقيه (المرشد الاعلى او القائد)^(٢٠).

وجعل الدستور الايراني الايمان بولاية الفقيه من الركائز الاساسية للجمهورية الاسلامية ولا يستقيم نظامها الا بها، ولا يكتسب شرعيته الا باعمالها . على ما تقدم وبناء عليه يتمتع الولي الفقيه بوضع شديد التميز والتمدد ايضا، لانه باختصار شديد جدا" يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة^(٢١)، فتعيين السياسات العامة لنظام جمهورية ايران الاسلامية تتم من قبل الولي الفقيه وبعد التشاور مع المؤسسات الدستورية الاخرى في ايران ، ونصت المادة (١١٠) من الدستور الايراني صراحة على قيام القائد بالوظائف وتمتعه بالصلاحيات الاتية:

١- تعيين السياسات العامة .

- ٢- الاشراف على حسن اجراء الانتخابات .
- ٣- اصدار الامر بالاستفتاء
- ٤- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- ٥- اعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- ٣- نصب وعزل وقبول استقالة كل من :
 - أ- فقهاء مجلس صيانة الدستور.
 - ب- اعلى مسؤول في السلطة القضائية.
 - ج- رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.
 - د- رئيس اركان القيادة المشتركة.
 - هـ- القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية.
- و- القيادة العليا للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي
- ٤- حل العلاقات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- ٥- امضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
- ٦- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد.
- ٧- العفو او التخفيف عن عقوبات المحكوم عليه ، في اطار الموازين الاسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية. ويستطيع القائد ان يوكل شخص لاداء بعض وظائفه وصلاحياته. وبذلك اصبح الولي الفقيه او القائد بنص المادة (١٠٧) من الفصل الثامن في الدستور ايا كانت تسميته ، هو أهم منصب في ايران بعد الثورة، لانه القائد الاعلى بموجب الدستور الايراني ، وما رئيس الجمهورية الا منفذ لسياساته، فقد نصت المادة الخامسة من الدستور الايراني، ان ولاية الامة في ظل غيبة الامام المهدي (ع) تؤول الى اعدل واعلم واتقى رجل في الامة، لتدبير شؤون البلاد. ومؤهلات الولي الفقيه، وفقا لنص المادة (١٠٩) للدستور الايراني هي تمتعه برؤية سياسية صحيحة ، عدالة وتقوى ، وكفاءة علمية ، وهذه الصفات التي يتمتع بها الولي الفقيه تعطي له صلاحيات واسعة جداً في الجمهورية لاينافسه فيها منصب اخر، والمثال البارز على مزولة هذه الصلاحيات تجلى في حالتين :الاولى ، عندما قام السيد الخميني باقالة ابو الحسن بن صدر^(٢٢) ، وهو اول رئيس للجمهورية الايرانية الاسلامية في عام ١٩٧٩، لما خالف تعليماته في عام ١٩٨١ ، بسبب من افكار

الاخير الليبرالية والتي وضعته في خندق المعارضة لصلاحيات الولي الفقيه. والحالة الثانية، عندما وجه السيد الخميني رسالة شديدة اللهجة الى رئيس الجمهورية الايرانية على خامنئي عام ١٩٨٢، وذلك عندما اعترض الثاني على بعض اعماله حين اجاز قانون العمل بعد ان عارضه مجلس صيانة الدستور^(٢٤).

لقد جعل دستور عام ١٩٧٩، السيد الخميني هو الولي الفقيه والقائد، الذي يشغل مؤسسة القيادة، وتبعاً لذلك حددت المادة(١٠٧) من الدستور شروط ومواصفات شاغل هذا المنصب بالقياس على مواصفات شخصية السيد الخميني الدينية والسياسية، وهي قبول الامة قيادته وشرط المرجعية الدينية، وكلا الشرطين، كانا متوفران في السيد الخميني، حيث نصت المادة(١٩٧) على انه: (اذا نال احد الفقهاء، الجامعين للشرائط المذكورة في الفصل الخامس من هذا الدستور على اقرار واعتراف الشعب باكثرية الساحقة لمرجعيتة وقيادته، كما تحقق ذلك بالنسبة للمرجع وقائد الثورة، السيد الخميني، تكون ولاية الامر بيده ويتولى جميع الصلاحيات الناشئة عنها، وعند عدم تحقق ذلك فان الخبراء المنتخبين من قبل الشعب يبحثون حول كافة الاشخاص ، فاذا وجدوا مرجعاً واحداً يمتلك امتيازاً خاصاً للقيادة فانهم يعرفونه للشعب ، باعتباره قائداً ، والا فانهم يعينون ثلاثة او خمسة مراجع من جامعي شرائط القيادة ويعرفوهم الى الشعب باعتبارهم اعضاء المجلس القيادة)^(٢٥).

لقد صوت مجلس الخبراء في شهر تموز عام ١٩٨٣. لاختيار نائب للسيد الخميني ويخلفه من بعد هو الشيخ حسين علي منتظري ، حيث لم تكن الشروط التي وضعت في الدستور لمنصب الولي الفقيه تنطبق على احد باستثناء حسين علي منتظري، فلم يكن احد من رجال الدين الآخرين المقربين الى السيد الخميني او من اقرانه، من يتمتع بمركز ديني وثقل سياسي مثله (السيد الخميني)، ناهيك عن شخصيته القيادية وسلطته السياسية^(٢٦).

المبحث الثالث

الظروف التي دفعت السيد الخميني لتعديل الدستور الايراني في عام ١٩٨٩.

لقد صاغ حسين علي منتظري نظريته في الحكم الاسلامي ، وهي نظرية ولاية الفقيه المنتخبة المحددة ، بهدي من محاضراته حول ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية، التي القاها في الحوزة العلمية الدينية (بقم) خلال الاعوام ١٩٨٤-١٩٨٩ وكانت بعنوان (دراسات في

ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية) وصدرت في طهران باربعة مجلدات ، ويمكن تلخيص اركان نظريته في ولاية الفقيه بما يلي :

١. توفير شروط الفقاهاة في الحاكم الاسلامي.
٢. استيفاء الحاكم الاسلامي شرط الانتخاب من الشعب.
٣. تحديد صلاحيات الحاكم الاسلامي بالدستور (٢٧).

لقد كانت لاجتهادات حسين علي منتظري الفقهية تأثيرات على تجليات الواقع الدستوري للنظام السياسي الايراني عموماً وعلى منصب الولي الفقيه خصوصاً. و في حين يقضي الدستور الايراني، ان اعضاء مجلس خبراء القيادة المنتخبين من قبل الشعب يقدمون الشخص الذي يمتلك امتيازاً خاصاً للقيادة، ويعلنون على الشعب اختياره قائداً، او ينتخبون عدة اشخاص لتكوين شوري للقيادة ، يرى حسين علي منتظري ان مجلس الخبراء يسمى للشعب مرشحة للقيادة، ثم يقوم الشعب بالاستفتاء المباشر عليه ، لان القائد وفقاً للدستور وبحكم الواقع يعلو ويسمو على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، الامر الذي يتفق وطروحات المعارضة الوطنية الليبرالية، التي يؤيد منطقتها الاحتكام للشعب في اختيار ممثله، وهذا ما يجسد مبدأ ولاية الامة على نفسها او ولاية الجمهور ، والذي يمكن اعتباره التعبير الاخر من تعابير الديمقراطية والمجتمع المدني (٢٨).

تزايد دور حسين علي منتظري في الحياة السياسية الايرانية، وبلغ نفوذه اقصى درجاته في ايران . وبسبب طروحاته الفقيهيه ، اخذ نفوذه بالتدهور، وجاءت نقطة الانعطاف عام ١٩٨٦ مع قضية (ايران - كونترا أو ايران جيت) ، اي الصفة السرية لتبادل الاسلحة مقابل اطلاق الرهائن الامريكين في لبنان (٢٩)، والذي كشف عنها مهدي هاشمي (٣٠)، وهو من التابعين المخلصين للسيد(حسين علي منتظري) وكنتيجة لذلك، تآثرت مصداقية النظام السياسي في ايران من تبعات اخرى ، وهو (اي النظام) الذي يناهض النفوذ الامريكي على الصعيد الشعارات والسلوك السياسي ، ولذلك اقدمت وزارة الامن والاستخبارات بموافقة من السيد الخميني على اعتقال مهدي هاشمي، وطالت تداعيات حادثة الاعتقال موقع حسين علي منتظري ومركزه الديني والسياسي في ايران. وفي شهر ايلول ١٩٨٧ ، نفذ حكم الاعدام (بمهدي هاشمي) بناء على اوامر صدرت من محكمة دينية انشأت لهذا الغرض ، بعد ان اتهمته بارتكاب جرائم عديدة ضد الثورة، فعجل تنفيذ الحكم بالقطيعة النهائية بين

حسين علي منتظري والسيد الخميني في شهر شباط ١٩٨٩، حينما صعد حسين علي منتظري من انتقاداته العلنية لعيوب النظام الداخلي ومطالبته التسامح مع المعارضة الليبرالية، وضمنها برسالة بعث بها الى السيد الخميني، والذي رد عليه برسالة جوابية بتاريخ السابع والعشرين من آذار من عام ١٩٨٩ بين فيها بطلان صلاحيته وشرعية قيادته للنظام السياسي مستقبلاً، فما كان من السيد منتظري الا التماس المطالبة بعزله (مضطراً) عن منصبه لذلك برز الفراغ القيادي الذي شكله عزل السيد منتظري عن منصبه، وبالفعل تم عزله عن خلافة السيد الخميني. وفي الوقت الذي كان فيه عمر السيد الخميني قد قارب (٩٠) عاماً، ولم يكن هناك من تتوفر فيه الشروط التي حددها الدستور لاشغال منصب النيابة والخلافة السياسية، وهذا برر بدوره فكرة السيد الخميني بتعديل الدستور، وبالتالي فلا غضاضة في القول انه قضية (الخلافة السياسية) السبب الاول في اجراء التعديل الدستوري، فيما كان السبب الثاني، يتعلق بطبيعة النظام السياسي الايراني والمصاعب التي اعترضته حين تطبيق بنود الدستور، ولاسيما فيما يتعلق بالعملية التشريعية. فوفقاً للدستور، ينبغي الا تصدر التشريعات من مجلس الشورى الا بعد موافقة واجازة مجلس صيانة الدستور، وهي الهيئة التي تتمتع بوظائف تجعلها اعلى مؤسسة تشريعية في البلاد، ويهيمن عليها رفقاء محافظون، يتركز عملهم فيها على التثبيت من انسجام القوانين مع احكام الاسلام، وفي حالات عديدة، حدث ان رفض مجلس صيانة الدستور الذي يتمتع بحق (النقض الفيتو) عدداً من مشاريع القوانين التي رفعت اليه، وادى ذلك الى حدوث ازمة دستورية، بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور من جهة وبين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية من جهة اخرى، مما ادى الى انكماش وركود المؤسسات السياسية، لكن بغية تفادي هذا الركود ومنح الحكومة بعض حرية التصرف، اعلن السيد الخميني في شهر كانون الثاني عام ١٩٨٨ عن تفسير تطبيق (مبدأ ولاية الفقيه المطلقة) وطبقاً لهذا المفهوم، اعطيت لقرارات الولي الفقيه، الاولوية في اداء النظام السياسي^(٣١).

وساند السيد الخميني حكومة رئيس الوزراء مير حسين موسوي (١٩٨١-١٩٨٩)، والتي تصنف ضمن تيار اليسار الاسلامي^(٣٢)، الذي كان يتمتع بأغلبية برلمانية، على منصب رئاسة الجمهورية الذي كان يشغله وقتذاك السيد علي خامنئي، وهو من تيار اليمين المحافظ^(٣٣). انتقد الاخير هذا الدعم في خطبة الجمعة التي القاها في الحادي والثلاثون

من كانون الاول ١٩٨٨، مؤكداً على سمو ورفعة احكام الشريعة على القوانين التي تريد الحكومة تشريعها، والتي تدعو الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وفي حين ان على خامنئي، كان يرى ان الاحكام الشرعية تحافظ على الملكية الخاصة، رد بالمقابل السيد الخميني على ذلك الانتقاد برسالة نشرت على مدى واسع في حينها، مؤكداً فيها تقدم منطق مصلحة الدولة والحكومة من خلال تشخيص الولي الفقيه، لما يتمتع به من معرفة بطروف المكان والزمان، وفي حالة وجود مثل هذه المصلحة الضرورية للدولة او الحكومة، يكون الحكم شرعياً، وله الاولوية في حالة تزاممه مع الاحكام الاخرى (٣٤).

توافقت رغبة السيد الخميني مع البرلمان الايراني في ضرورة مراجعة الدستور في عامي ١٩٨٨-١٩٨٩، ومن ثم تشكلت لجنة قوامها من (٢٥) شخصاً، اختار السيد الخميني (٢٠) منهم، وضمت قائمة السيد الخميني رؤوس النظام في السلطة التشريعية من امثال (هاشمي رفسنجاني) (٣٥) والتنفيذية (ميرحسين موسوي) ورئيس الجمهورية (على خامنئي)، واية الله مشكيني رئيس مجلس الخبراء. وانتخب مجلس الشورى ال (٥) الباقين منهم، وقد اجتمعت هذه اللجنة لمناقشة القضايا محل النظر في الدستور الجديد، وعلى الرغم من ان السيد الخميني كان هو القوة الفاعلة وراء مسألة تعديل الدستور، الا انه لم يعيش ليشهد صدوره (٣٦).

انتهت لجنة اعادة صياغة الدستور عملها في شهر تموز ١٩٨٩، اي بعد وفاة السيد الخميني في شهر حزيران ١٩٨٩، واجري الاستفتاء على التعديلات الدستورية، حيث بلغت نسبة التأييد في الاستفتاء (٩٧.٣%) ممن صوتوا باصواتهم. ويحدد احد الباحثين، البيئة التي جرى فيها تعديل الدستور، بانها كانت تستجيب للوضع السياسي في ايران بعد (١٠) سنوات من الثورة، وذلك ان دستور عام ١٩٧٩، قد وضع في ظرف استثنائي، اي فترة ما بعد سقوط نظام الشاه مباشرة، حيث ان الصراع السياسي وتباين الموقف من نظام الجمهورية الاسلامية لم تحسم بعد، فضلاً عن أن كثيراً من تجارب الحكم في (١٠) سنوات الاولى من الدستور الايراني، قد اوجد امكانية التعديل والتغيير وزيادة في المركزية لاسيما ما يتعلق بالسلطة التنفيذية، التي تتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وما رافق الثنائية في السلطة التنفيذية من تناقض في اداء مزاوله صلاحياتها واثار كفاءة الاداء الحكومي بها (٣٧).

ان من المواد، التي جرى تعديلها في الدستور الايراني لسنة ١٩٨٩، هي عدم اشتراط المرجعية الدينية^(٣٨) في الولي الفقيه ، حيث كان هذا الشرط يمثل صعوبة كبيرة، بسبب عدم توفر من تجتمع فيهم صفة المرجعية والكفاءة في القيادة معا، بالاضافة الى المؤهلات الاخرى، ولقد عبر عن هذا التوجه السيد الخميني بنفسه، بعد ما طلب منه ان يبين رأيه في عمل مجلس اعادة صياغة الدستور في الثلاثين من نيسان من عام ١٩٨٩ بقوله: "للاخوة ان يعملوا حسبما يرونه صالحاً، ولن اتدخل في ذلك سوى مسألة القيادة، فانه لا يسعنا ترك نظامنا الاسلامي دون زعيم، لقد كنت معتقدا او مصراً منذ البداية على عدم اشتراط المرجعية في القائد، فيكفي ان يكون القائد مجتهدا عادلا مؤيداً من قبل مجلس الخبراء، ان الامة ستكون موافقة على القائد الذي سينتخبه مجلس الخبراء، وذلك لان الامة، هي التي انتخبت مجلس الخبراء"^(٣٩).

لقد ناقش مجلس الخبراء، في اجتماعه الاستثنائي بعد وفاة السيد الخميني، قضية القيادة ، واساس الشورى في انتخاب الولي الفقيه، صوت المجلس في مصلحة (على خامنئي) الذي لم تنقض بعد مهمة رئاسته للجمهورية (١٩٨١-١٩٨٩) ، وحصل على (٦٠) صوتا مقابل (١٤) صوتا معارضا، وبدى انه هناك اجماع على انتخاب شخص واحد بدلا من مجلس خبراء القيادة، ، وعلى الرغم من أن الفصل الثامن من الدستور الخاصة بالوالي الفقيه (القائد)، حمل عنوان (القائد) او (مجلس القيادة)، الا ان المادة (١٠٧) الخاصة بانتخاب القائد من قبل مجلس خبراء القيادة، لم تشر الى امكانية حصول القيادة الجماعية، حيث يقوم هؤلاء بدراسة حال كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة سابقا" ومتى ما شخصوا فرداً باعتباره الاعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية او المسائل السياسية والاجتماعية او حيازته تأييد الرأي العام، والا فانهم ينتخبون احد هؤلاء الواجدين للشرائط ويعلمونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الامر، ويتحمل كل المسؤوليات الناشئة من ذلك^(٤٠).

المبحث الرابع

الولي الفقيه والقضايا السياسية الداخلية والخارجية

اولاً:- موقف الولي الفقيه من السياسة الداخلية.

لقد اصبح الولي الفقيه مركزاً لمعظم مؤسسات الدولة ، وعزز من هذه الحالة تداخل نطاق الاختصاصات بين الهيئات الرسمية والثورية وظائفها ما خلق حالة من التنافس والتضاد فيما بينهما ، من ما دفعها الاحتكام الى السيد الخميني باعتباره مركز السلطة ، وهنا عمل السيد الخميني على ممارسة دور الموازن بين مجمل الاختلافات ونزاعات الاراء داخل النخبة الحاكمة ، بحيث لاتقوى فئة على حساب اخرى ، وبذلك جعل نفسه فوق مستوى الصراعات الداخلية ، مما وفر له مرونة وسيولة في عملية اتخاذ القرارات السياسية، الا ان دور الموازن لاينفي حقيقة حرص السيد الخميني على مواجهة المواقف، التي كانت تهدد وجود النظام السياسي ذاته ، كما حصل في وقوفه الى جانب رجال الدين في الحزب الجمهوري الاسلامي اثناء صراعهم مع الرئيس الاسبق ابو الحسن بن صدر (٤١).

ومنذ عام ١٩٩١ ، دأب الولي الفقيه على خامنئي على تقوية منصب الولي الفقيه تدريجياً، وذلك عن طريق زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين، وعين ممثلين يتبعونه شخصياً، ويرفعون اليه التقارير حول بعض القضايا، وفي ضوء ماتم ذكره، نجد ان وضع الولي الفقيه، قد زاد وتم تعزيز صلاحياته وتقليل الاشترطات الوارد في شخصه، وبالحديث عن علي خامنئي، باعتباره اول قائد بعد اعادة صياغة الدستور الايراني نجد ان دوره في عملية صنع القرار حاسماً ، فقد كانت له قراءة، مختلفة على ارض الواقع عن القراءة النظرية للدستور ، وبحكم منصبه كفقيه، وسع من صلاحياته، وادخل منصبه في الاطار المؤسساتي بإقامة ثلاث شبكات متداخلة، تفرض سلطته اولاً" على اصحاب المناصب الرسمية في الدولة عن طريق تعيين ممثلين له في كافة المصالح الحكومية. والشبكة الثانية، فقد تحققت من خلال تشكيل سلاح الحرس الثوري الاسلامي ليكون موازياً للجيش النظامي. اما الشبكة الثالثة فكانت من خلال تدعيم علي خامنئي صلته بالطلاب ومدرسيهم داخل الدوائر الدينية ووضعهم في المناصب الدينية الهامة بعد قيام الثورة (٤٢).

دأب الولي الفقيه منذ الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٢، على ممارسة امتيازاته السياسية، كاملة بشكل غير معهود من قبل، وبرزا هذا، منع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني من تقليل عدد من الاجهزة الادارية او ترشيقيها او صرف الموظفين غير الكفؤين من مدراء ومحافظين، زد الى هذا ان الولي الفقيه، حرص على ابقاء عدد من عناصر التيار المحافظ التقليدي في وظائف مهمة في الحكومة، بل حرص على استيزار بعضهم في حكومة الرئيس هاشمي رفسنجاني الثانية (١٩٩٣-١٩٩٦)، وفي الوقت نفسه، وسع هؤلاء من نفوذهم في مواقع السلطة المهمة في دوائر السياسة الداخلية والثقافية، بغية صد الغزو الثقافي الغربي البغيض في نظرهم، وان من عمليات الصد للغزو الثقافي في نظره، هو اقضاء محمد خاتمي^(٤٣) من منصب وزير الثقافة والارشاد الاسلامي لانهم عدّوه مفرطاً" في افكاره التحررية، وسعى الولي الفقيه علي خامنئي ان يكون مصدر جذب للقوى السياسية والفئات الاجتماعية، التي تضررت من سياسات الاصلاح الاقتصادي، التي طبقها هاشمي رفسنجاني خلال حقبة رئاسة الاولي (١٩٨٩-١٩٩٢)، واعتمد في ذلك على التعبئة، التي حدثت في صفوف العديد من طلاب العلوم الدينية وصغار علماء الدين مع قيام الثورة^(٤٤).

عندما تولى محمد خاتمي الرئاسة في ايران في (١٩٩٧-٢٠٠٥) حرص الولي الفقيه على اعلان تاييده له، وتذكيره بمصدر شرعية النظام وقاعدته الاساسية هي ولاية الفقيه، وحرص على تدعيم مركز الرئيس الجديد من خلال الحصول على موافقه البرلمان، والمحافظة على مرشحي الرئيس للوزارة، وبخاصة الوزارات ذات الاولوية في تنفيذ برنامج محمد خاتمي الاصلاحية، وهما الثقافة والداخلية، الا ان الولي الفقيه، لم يتخل عن دوره في صنع السياسة العامة وتنفيذها، اذ فرض وزير الاستخبارات على الرئيس الجديد مسألة الامن، كما استمر اشرافه على المؤسسات الثورية الامنية، بدلا من وضعها تحت سيطرة وزارة الداخلية، وركز الرئيس محمد خاتمي على مفاهيم المجتمع المدني والحريات العامة، وهي من الامور التي اثارت ردة فعل الولي الفقيه، الذي لا بد ان يتشدد في مواجهة ما يعتقد انه يمثل تهديدا للقيم الاساسية للثورة وتسليمها للغرب، فالمصدر الرئيس للفساد والاختناق وسوء الاوضاع في ايران حسب رؤية الولي الفقيه، يعود الى تسلط وسيطرة نفوذ القوة الاستكبارية في البداية ثم الاستكبارية الامريكية ثانيا، لذلك استطاع الولي الفقيه على

خامنئي من مواجهة التيار الاصلاحى، بعد ما اطلق المحافظون حملتهم لإخراج الاصلاحين من الحكم ونجحوا بعد ما منعوا مير حسين موسوي، من الترشيح للانتخابات في عام ٢٠٠٤، وما ادى بالنهاية الى انتخاب محمود احمد نجاد^(٦٠) في عام ٢٠٠٥، رئيسا لإيران، واستطاع المحافظون في اعادة الهبة الى موقع الولي الفقيه، وتحديد الاصلاحيين وطموحاتهم، وكان فضل الولي الفقيه على خامنئي واضحا في انتخاب محمود احمدي نجاد لرئاسة البلاد^(٤٥).

وبالمحصلة يمكن القول أن الدور الذي يقوم به الولي الفقيه، كتجسيد لولاية الفقيه والحارس على القيم الاسلامية، يمثل ضمانة رئيسة في امرين اولهما: تحقيق تعايش سلمي بين انصار التيارين المتنافسين، الثاني استمرار النظام الاسلامي، ويؤكد الرئيس السابق محمد خاتمي على دوره بالقول: "ان الدستور يذكر صراحة دور الولي الفقيه، وحدد مسؤولياته، والشعب الايراني صوت على هذا الدستور، والولي الفقيه، هو مظهر الاقتدار الوطني والوحدة وفقا للدستور، وفي جميع الانظمة، هناك مظهر للوحدة الوطنية لديه سلطات ووظائف معينة ولدينا مجلس الخبراء الذي ينظر اعمال وسلوك الولي الفقيه، مؤكدا على اهمية دور الولي الفقيه، باعتباره مرشدا روحيا للدولة والثورة^(٤٦)."

ثانياً:- صلاحية الولي الفقيه الخارجية.

أن البحث في حدود صلاحيات الولي الفقيه خارج البلاد، نابعة من طبيعة العلاقة بين الفقيه المجتهد واتباعه المقلدين بغض النظر عن جنسياتهم في التصور الشيعي الامامي، هناك الفقيه المجتهد العادل وهناك الاتباع المقلدون، والفقيه ليس واحداً، بل قد تتعدد المرجعيات الفقهية بين المقلدين وبحال كان الولي الفقيه، الذي يقود الحكومة الاسلامية مرجعية فقهية، فان فتواه تسري على المقلدين خارج البلاد، وهي وظيفة فقهية على غرار سائر المرجعيات الدينية، في حين ان تعاطي الحكومة الاسلامية خارج البلاد مسنودة الى الحكومة عبر مؤسساتها، التي تتاطب بها وظيفة التعاطي مع الشؤون الخارجية البلاد^(٤٧)، وهناك مجموعة من النقاط التي تبين اهمية ودور الولي الفقيه خارج البلاد والتي حاول من خلالها يبين للعالم دور الولي الفقيه بالنسبة لايران وخارجها:-

١- عدم فصل الدين عن السياسة، وتأسيس الجمهورية الاسلامية على قاعدة اسلامية.

- ٢- الاستقلال السياسي لهذا النظام، بمعنى عدم الاستسلام للغطرسة التي دابت عليها القوى الكبرى.
- ٣- التصريح بموقف الجمهورية الاسلامية الواضح حيال قضية فلسطين، والذي هو عبارة عن حل الكيان الصهيوني، وقيام حكومة فلسطينية من الفلسطينيين انفسهم، يعيش في ظلها المسلمون او المسيحيون واليهود في فلسطين.
- ٤- تقديم الدعم المعنوي والسياسي لكافة الحركات الاسلامية وشجب الضغوط، التي تمارس ضد المسلمين في كافة بقاع العالم.
- ٥- الدفاع عن عزة الاسلام والقران الكريم وكرامة الرسول الكريم(ص) وكافة الانبياء ومجابهة مؤامرة توسيع رقعة انتهاك حرمة المقدسات.
- ٦- رفض الثقافة الغربية التي تسعى حكومات الغرب لفرضها بتغنت وقصور نظر على شتى شعوب العالم والتركيز على احياء الثقافة الاسلامية في بلدان العالم الاسلامي.
- ٧- على المستوى الاقليمي، فان ايران تسعى الى دور ريادي في العالم الاسلامي والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط، وتتركز جهودها على اعادة صياغة هذا النظام من اجل جعله اكثر انسجاماً مع المصالح الايرانية.
- ٨- اكد الولي الفقيه، ان المشروع النووي الايراني رغبة شعبية عظيمة، وحقا من حقوق الشعب الايراني الوطنية والجمهورية الاسلامية، وان التراجع عنه هزيمة وهدم للاستقلال والسيادة الوطنية، بما يكلف ايران الكثير فالاستفادة من الطاقة النووية احتياج ضرورة لايمكن تجاهله من اجل مستقبل البلاد، وتقدم العمل في المجالات كلها^(٤٨).

المبحث الخامس

الانتقادات الموجهة لمنصب الولي الفقيه في ايران.

كان من الطبيعي، ان تلاقي فكرة ولاية الفقيه نقدا ورفضاً من قبل مفكرين داخل وخارج دائرة الفقه الشيعي، فهناك من رفضوا المبدأ برمته، انطلاقاً من قناعتهم بأنه لا توجد اية صيغة ملائمة للممارسة السياسية من قبل الفقهاء على اساس ان ذلك يعد تدخلا من السلطة الدينية في الحياة السياسية، وهو امر مرفوض تماماً لديهم، ويبرز في هذا الاتجاه اية الله كاظم شريعة مداري، فكان من اكبر المعارضين لنظرية ولاية الفقيه والرافضين لها

برمتها، ويؤكد ان الروايات المنقولة حول ما يتعلق بصلاحيات ولاية الفقيه، انما تنحصر في بيان الوظيفة الدينية للعلماء فقط، في الفصل في المنازعات والفتوى، وليس الولاية العامة في سائر الامور، وان ربط الحكومة الاسلامية بولاية الفقيه، ربط خاطئ فوظيفة الفقيه، هي النصح والإرشاد والقضاء بين الناس، وان ولاية الفقيه، ليست من ضرورات الحكومة الاسلامية، بل انها نظرية للالزامات والضرورات فقط، التي تقتضي ان يكون الولي الفقيه في سدة الحكم، حتى ينظم أمور الدولة، كما تقتضي الشريعة الاسلامية، ولكن ان تستمر النظرية على اطلاقها هذا هو ما يرفضه هذا الاتجاه ، لقد رافق الجدل بشأن ولاية الفقيه الجمهورية الإسلامية في جميع المراحل التي مرت بها، ولم يكن الخلاف بشأنها وليد الاعوام الأخيرة، لكنه أخذ شكلا اكثر وضوحا، ذلك بان كثيرين وان كانوا لا يؤمنون بولاية الفقيه، الا انهم كانوا تحت تأثير شخصية السيد الخميني وحضوره، اللذين جعل اليسار الايراني يرى في السيد الخميني ولياً فقهياً مطلقاً، من دون ان يرى في خلفه ذلك، وساهم اصحاب التيار الاصلاحى، من امثال عبد الكريم سروش^(٤٩)، فضلاً عن عدد من رجال الدين الذين ناصروا حسين علي منتظري في وضع ولاية الفقيه في بوتقة الجدل والنقد^(٥٠).

الخاتمة:

أن نظرية ولاية الفقيه، نظرية سياسية دينية، تعتمد على معطيات تاريخية وسياسية معينة، وترتكز الى مبادئ اجتهادية، وتدعو الى المرجعية الشاملة والمطلقة للوالى الحاكم لقضايا الدولة والمجتمع والحكم .

إن حدود وصلاحيات الولي الفقيه ما زالت من أكثر النقاط جدلاً بين الفقهاء الشيعة أنفسهم، وبين السياسيين الإيرانيين جميعاً، فالأدلة النقلية والعقلية إذا استطاعت أن تقنع أنصار الولاية بوجوبها، فإن صلاحيات الولي وحدود الولاية بقيت أمراً عصياً على الاتفاق وأثارت جدلاً في المذهب الشيعي عامة وفي البيت الداخلي الإيراني خاصة وأخرجت منه صيغة المحافظين والإصلاحيين.

ليس من العدل أن نقيم مقارنة بين ولاية الفقيه والديمقراطية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الرأي القائل بتعدد الديمقراطيات أو بخلافها على رأي البعض.

ولعله من المناسب أن نضع ولاية الفقيه في مقابل الحكم المدني باعتبار أن الأخير قدر مشترك بين كافة النظم المتقدمة في التجربة الإنسانية.

١- اعتماد النص في تحديد نوع الحاكم وبالتالي صلاحياته (أي: كونه فقيهاً مطلقاً التصرف) كوريث للنص الذي يحدد عين الإمام المعصوم في الإمامة الإلهية. حيث ينحصر الحكم فعلياً في الفقهاء، ويمنع عن سواهم، وبهذا تحولهم إلى طبقة مستفيدة من الحكم خاصة وأن الولي الفقيه فوق الدستور، وبهذا المعنى يقترب من الحكم الثيوقراطي الذي يحكم فيه الفقيه باسم الإله، ولكن ضمن دائرة الجائز الواسع القابل للاستثناءات التي لا تحصر وتحت عناوين المصلحة والضرورة التي لا تنتهي.

٢- أن ولاية الفقيه تبرر وجودها بحيازتها على الشرعية الإلهية وبطرحها نفسها ضمن نظرية منجزة كاملة، ولا تطمح لحيازة الشرعية المدنية التي إن سمح لها ستطرح نفسها كمكمل للشرعية الدينية، وهذا سيعود بولاية الفقيه إلى الحيز القابل للاجتهد والقابل للزيادة والنقصان، وبما يتلاءم مع الشرعية المدنية ضمن الممكن والمتاح في التجربة والنص.

الهوامش :

١- الامام الغائب (المهدي المنتظر): هو الامام الثاني عشر هو محمد بن حسن العسكري ولد عام ٢٥٥ هـ وقد اختفي بعد سنوات من مولده ليُدخل في ما عرف بالغيبة الصغرى ، والتي استمرت ما يزيد على ستين عاماً كان يتصل فيها باتباعه عن طريق وكلاءه هم: ابو عمر عثمان بن سعيد بن عمرو العمري، وابو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد وابو القاسم الحسين بن روح النوبختي والوكيل الاخير ابو الحسن علي بن محمد السمرى، وبوفاة الوكيل الاخير دخل الامام في ما عرف بالغيبة الكبرى عام ٣٢٩ هـ والتي تستمر حتى يعود الامام اخر الزمان ليملا الارض عدلاً بعد ان ملت ظلماً وجوراً. محمد كاظم القزويني ، الامام المهدي (ع) من المهد الى الظهور، الطبعو الاولى ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٧. ورشيد الخيون، النزاع على الدستور بين علمه الشيعة المشروطة والمستبدة، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٧٦.

٢- علي خامنئي: هو ينحدر من اسرة دينية في اذربيجان درس علوم الدين اولا في مشهد ثم لاحقا في قم مع السيد الخميني، لم يحرز اي شهرة سوى بعد الثورة حينما تقلد عدة مناصب مرموقة بما في ذلك فترة رئاسته للجمهورية، ورفع النظام السياسي الايراني الى مرتبة (اية

الله) ونودی به والي الفقيه لايران . ارونڊ ابراهيميان ، تاريخ ايران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، الكويت، ٢٠١٤، ص٢٦٩.

٣-مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والامة (بحوث في ولاية الفقيه والامة)، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٥. ستار جبار علي، دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسة الايرانية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، ص ١٨ مقالة من الانترنت. www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=92269.

٤-حسين علي منتظري:ولد في اصفهان عام ١٩٢٣ وهو احد الشخصيات الرئيسية في الجمهورية الاسلامية في ايران درس في قم والتقى مع بداية حياته العلمية والسياسية مع السيد الخميني وهو من آيات الله العظام الذي يحظى باحترام كبير وتقليد واسع في ايران. احمد مجيد عبدالله التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص١٢٠.

٥-محمد حسين بهشتي: ولد السيد محمد بن فضل الله الحسيني البهشتي في مدينة اصفهان في ايران عام ١٩٢٨. تعلم القراءة والكتابة في سن الرابعة لدى احدى الكتاتيب بعد انهاء مرحلة الدراسة الابتدائية والمتوسطة ،قرر ترك الدراسة الاكاديمية في عام ١٣٦٠ والتحق بمدرسة الصدر باصفهان لدراسة العلوم الاسلامية وهو من مؤسسي حزب الجمهورية الاسلامية في ايران قتل في وهو يلقي كلمته في احدى المؤتمرات في ايران على اثر انفجار حدث في قاعة المؤتمر عام ١٩٨١، محمد بهشتي. ويكيبيديا. الموسوعة الحرة. محمد بهشتي ar.wikipedia.org/wiki/.

٦-دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، المشرق للثقافة والنشر، الطبعة الاولى، طهران، ٢٠٠٠، ص٤٧.

٧-محمد باقر الصدر: ولد محمد باقر الصدر في بغداد في مدينة الكاظمية عام ١٩٣٥، انتقل في بداية فترة صباه الى مدينة النجف الاشرف وترعرع في هذه المدينة ودرس في حوزتها العلمية وبلغ مرتبة الاجتهاد ولم يتجاوز (٢٠) عاماً، ويعتبر من اهم المفكرين الشيعة الاصوليين البارزين في التاريخ الحديث المعاصر. احمد مجيد عبدالله، المصدر السابق ، ص٦٥.

- ٨- السيد الخميني: (١٩٠٢-١٩٨٩) قائد كاريزمي للثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩ ، ولد من عائلة دينية، امضى فترة شبابه في الحوزات العلمية في قم والنجف، دخل عالم السياسة في العام ١٩٦٣، حينما ادان الشاه لمنحه (امتيازات) للمستشارين العسكريين الامريكيين . اروندي ابراهيميان ، المصدر السابق، ص٢٦٨.
- ٩- احمد مجيد عبدالله، المصدر السابق، ص٩٩.
- ١٠- الشيماء الدمرداش العقالي، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية ايران الاسلامية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١١، ص٣٣٢.
- ١١- علي عبدالله كريم، دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٤٠.
- ١٢- حسن حبيبي: ولد في طهران عام ١٩٣٧، ودرس في طهران وتخرج من قسم (الحقوق وعلم الاجتماع) في جامعة طهران. سافر الى فرنسا لدراسة علم الاجتماع والقانون وفي عام ١٩٦٩ حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة السوربون. ثم انضم الى الجبهة الوطنية ومن بعدها انضم الى الحزب الجمهوري وتقلد عدة مناصب مهمة في مؤسسات الدولة كان اخرها تعيينه نائبا للرئيس الاصلاحى محمد خاتمي. احمد مجيد عبدالله، المصدر السابق، ص٥٧.
- ١٣- اية الله شريعة مدا رى: عالم شيعي ايراني وكانت له ادوار دينية وسياسية كبيرة في ايران والعراق وكان من اهم انجازاته السياسية في زمن الشاة رضا بهلوي هو انقاذ السيد الخميني من الاعداء وتولى المرجعية ١٩٦١ ، وكان له خلافات حول نظرية ولاية الفقيه كنظام ديني في ايران وتعرض الى الاقامة الجبرية في بيته والضرب والاهانة وتم احراق مكتبته وبعد تعرضه للمرض تم منع إسعافه وعلاجه ودفن سراً. المصدر نفسه ، ص ٦٨.
- ١٤- مجلس الخبراء: تعود خلفيات تأسيس مجلس الخبراء الى بداية عام ١٩٧٩ عند انتصار الثورة الايرانية، وتبنى فكرة تأسيسه الى اقتراح قدم به محمود طالقاني كحل وسط بين الاتجاهين (الليبرالين-المحافظين) ثم تبنى فكرة انتخاب جميعه مصغرة اطلق عليها تسمية مجلس خبراء القيادة. المصدر نفسه ، ص ١٠٥.
- ١٥- وثائق مجلس خبراء الدستورية، دائرة العلاقات العامة والامور الثقافية في مجلس الشورى الاسلامي، المجلد الاول، ١٩٨٥، ص٦.

<http://www.majlesekhobregah.ir/pdf/tadvin.qaahoooh>.

١٦- سعد الانصاري، الفقهاء حكام الملوك (علماء ايران في العهد الصفوي الى العهد البهلوي ١٥٠٠-١٩٧٩، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٤٢.

١٧- عادل نيهان النجار، اثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في ايران (١٩٩٧-٢٠٠٥)، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢١.

١٨- امل حمادة، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٣.

١٩- الخميني، كتاب البيع، ١٣/٩/٢٠١٠، مكتبة الكوثر، ص ٤٧٢

<http://www.al-kawthar.com/maktaba/moallefi.htm>

٢٠- محمد جاسم الندوي، (ايران... صراع داخل اسوار الحكم وخارجها، مجلة افاق عربية، العدد (٨)، بغداد، ١٩٨٩، ص ٣٢.

٢١- دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، المصدر السابق، ص ٧٤-٧٥.

٢٢- ابو الحسن بن صدر: اول رئيس لايران بعد الثورة، وعلى الرغم من كونه ابناء لاحد ايات الله، وان بني صدر كان وقتها في صف محمد مصدق في تأميمه للنفط الايراني وامضى جزءا كبيرا من حياته في باريس كناشط في الجبهة الوطنية وحركة الحرية. اروندا ابراهيميان، المصدر السابق، ص ٢٧١.

٢٣- ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص ٧.

٢٤- المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

٢٥- دستور الجمهورية الاسلامية في ايران المصدر السابق، ص ٧٣.

٢٦- ويلفرد يوحنا، ايران بعد ربع قرن من الجمهورية الاولى الى الثالثة، ترجمة فالح حسن، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

٢٧- احمد عبد المجيد عبدالله، المصدر السابق، ص ١٢٢.

٢٨- المصدر نفسه، ص ١٢٣.

٢٩- اطلاق الرهائن الامريكيين في لبنان ١٩٨٥: ففي عهد الرئيس الاسبق هاشمي رفسنجاني،

قام عدد من المسؤولين الامريكيين بزيارة الى ايران، لترتيب صفقة اسلحة لها مقابل توسطها لاطلاق الرهائن الامريكيين في لبنان في عام ١٩٨٥، والسعي لتغيير النظام في العراق ان

- توقفت الحرب معها . طلال عتريس ، ايران... الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٢٨٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٥ .
- ٣٠-مهدي هاشمي:هو شقيق صهر حسين علي منتظري، وكان يتأسس مكتب دائرة الحركات التحررية التابع للحرس الثوري الايراني. ويلفرد حنا، المصدر السابق، ص٢٨ .
- ٣١- عادل نبهان النجار ، المصدر السابق ، ص٢٩ .
- ٣٢- احمد عبد المجيد عبدالله، المصدر السابق، ص١٢٦ .
- ٣٣-هاشمي رفسنجاني:- هو علي اكبر هاشمي رفسنجاني ولد في رفسجان عام ١٩٣٦ وهو ابن الحاج ميرزا علي،نال تحصيله الابتدائي في مسقط رأسه، ثم توجه الى مدينة قم لاستكمال تحصيله العلمي، اصبح عضوا في مجلس الشورى بعد الثورة وعضوا في تشخيص مصلحة النظام ورئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية للفترة (١٩٨٩-١٩٩٦). احمد شاكر عبد العلق، الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران(١٩٦٣-١٩٩٧) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص٥ .
- ٣٤-مركز باء للدراسات، الامام الخامنئي السيرة والمسيرة، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٧٥ .
- ٣٥-نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية- الايرانية. الطبعة الاولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١، ص٧١ .
- ٣٦- المرجعية الدينية: هو تقليد يعتمد عليه المذهب الشيعي وبل يعتبرها الاساس في الفكر الشيعي ، هو منصب لا يتم الاختيار فيه عبر عملية زمنية محددة ، وانما يتم من خلال اعتراف من هم على المذهب الشيعي ورجالات المؤسسة الدينية بالمكانة العلمية المتميزة للشخص نفسه، والتي يحصل عليها عبر سنوات طويلة من الدراسة الدينية والعلمية الرصينة تصل احيانا الى ٣٠ عاماً من البحث والدراسة. امل حمادة، المصدر السابق، ص١٧٤ .
- ٣٧-علي خامنئي، اجوبة الاستفتاءات(العبادات المعاملات)، الطبعة الثامنة، بيروت، ٢٠١٣، ص١٨ .
- ٣٨- دستور الجمهورية الاسلامية في ايران المصدر السابق، ص٧٥ . احمد عبد المجيد عبدالله، المصدر السابق، ص١٣٥ .

٣٩- حجة الاسلام: هو لقب يطلق على طلبة المدارس الدينية في الحوزات العلمية، وهو يأتي بعد العالم المجتهد ويصبح مرشحاً للمرجعية اي مؤهلاً لمنصب مرجعية التقليد. رعد الانصاري، المصدر السابق، ص ١٦٤.

٤٠- آية الله: هو لقب يرجع اليه المؤمنون في امورهم الدينية ويعني ان الامام مرجع للناس في جميع الامور، والله قد عينه واناظ به كل تصرف وتدبير من شأنه ان ينفع الناس ويسعدهم وكذلك الفقهاء فهم مراجع الامة وقادتها. المصدر نفسه، ص ١٦٥.

٤١- امل حمادة ، المصدر السابق، ص ١٧٥.

٤٢- الحزب الجمهور الاسلامي: انشى هذا الحزب بعد اسبوع واحد من نجاح الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩، بهدف المساعدة في انشاء دولة اسلامية تقوم على مبادئ السيد الخميني بشأن الحكومة الاسلامية وولاية الفقيه ويعود الفضل في انشائه الى آية الله محمد بهشتي وهاشمي رفسنجاني. امل حمادة، المصدر السابق، ص ١٩١.

٤٣- ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص ٨.

٤٤- عادل نبهان النجار، المصدر السابق، ص ٢٨.

٤٦- محمد خاتمي: ولد محمد خاتمي في ٢٩ ايلول ١٩٤٣ في بلدة صغيرة هي اردكان في مقاطعة بزد وسط ايران وحظى بمحبة وحنان والده ايه الله العظمى روح الله خاتمي. غادر مدينة قم من عام ١٩٦١ وتابع دراسته الدينية واصبح تلميذاً للسيد الخميني ودخل جامعة اصفهان لدراسة الفلسفة واختير كرئيس لمعهد من هامبورغ الاسلامي في المانيا وعين مديراً لدار صحيفة كيهان من ١٩٨٢-١٩٩٢ شغل منصب وزيراً للثقافة والارشاد الاسلامي ونال منصب رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية من (١٩٩٧-٢٠٠٥). و داد جابر غازي، التجربة الاصلاحية في ايران (١٩٩٧-٢٠٠٥) في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي انموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٤٣) ، بغداد، ٢٠١٣ ، ص ١٠٨.

٤٧- امل حمادة، المصدر السابق، ص ١٧٦.

٤٨- محمود احمد نجاد: ولد في عام ١٩٥٧، ينتمي الى عائلة فقيرة تقيم في محافظة سيمنان جنوب شرقي طهران، قبل ان تنتقل العائلة الى مدينة طهران بعد ولادة (نجاد) بعام واحد وانضم الى الثورة ضد الشاة في الحرس الثوري ثم شارك ففي الحرب ضد العراق، ثم اصبح

- قائد منطقة وشارك في تأسيس لجان الطلاب الاسلامية التي عرفت فيما بعد(مكتب توثيق الوحدة الطلابية) تخصص في دراسة الهندسة ونال درجة الدكتوراه في مجال هندسة وتخطيط النقل والمواصلات فاز برئاسة بلدية طهران ٢٠٠٣ وتولى رئاسة الجمهورية الاسلامية في ايران في ٢٠٠٥. احمد مجيدعبدالله، المصدر السابق، ص٣٢٥.
- ٤٩-ستار جبار علاي ، المصدر السابق ، ص ١٥ .
- ٥٠-محمد علي سرحان ، ايران الى اين ، سوريا ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٢ .

المصادر:

- ١- احمد شاکر عبد العلق، الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران(١٩٦٣-١٩٩٧) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الكوفة، ٢٠١٢.
- ٢- احمد مجيد عبدالله التيارات والاحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- ٣- ارونديراهيميان ، تاريخ ايران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، الكويت، ٢٠١٤٦.
- ٤-امل حمادة ، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٥- الخميني، كتاب البيع، ١٣/٩/٢٠١٠، مكتبة الكوثر.

<http://www.al-kawthar.com/maktaba/moallefl.htm>

- ٦-الشيماء الدمرداش العقالي، نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية ايران الاسلامية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١١.
- ٧-الخميني، كتاب البيع، ١٣/٩/٢٠١٠، مكتبة الكوثر.

<http://www.al-kawthar.com/maktaba/moallefl.htm>

- ٨-ستار جبار علاي، دور المرشد الاعلى في تحديد توجهات السياسية الايرانية،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ، ص ١٨ مقالة من الانترنت.
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=92269 .

- ٩- سعد الانصاري ،الفقهاء حكام الملوك (علماء ايران في العهد الصفوي الى العهد البهلوي ١٥٠٠-١٩٧٩ ، الطبعة الاولى ،بيروت ،١٩٨٦ .
- ١٠-دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، المشرق للثقافة والنشر، الطبعة الاولى، طهران، ٢٠٠٠.

- ١١-رشيد الخيون، النزاع على الدستور بين علمه الشيعة المشروطة والمستبدة، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٠.
- ١٢- طلال عتريس ، ايران... الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٢٨٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣.
- ١٣-عادل نبهان النجار، اثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في ايران(١٩٩٧-٢٠٠٥)، القاهرة، ٢٠١٢.
- ١٤- علي خامنئي، اجوبة الاستفتاءات(العبادات المعاملات)، الطبعة الثامنة، بيروت، ٢٠١٣.
- ١٥-علي عبدالله كريم، دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨.
- ١٦-محمد بهشتي. ويكيبيديا. الموسوعة الحرة. محمد بهشتي /ar.wikipedia.org/wiki.
- ١٧-محمد جاسم النداوي ، (ايران... صراع داخل اسوار الحكم وخارجها، مجلة افاق عربية، العدد(٨) ،بغداد، ١٩٨٩.
- ١٨-مركز باء للدراسات، الامام الخامنئي السيرة والمسيرة، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٢.
- ١٩-نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية-الiranية. الطبعة الاولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١.
- ٢٠-وثائق مجلس خبراء الدستورية، دائرة العلاقات العامة والامور الثقافية في مجلس الشورى الاسلامي، المجلد الاول، ١٩٨٥،

<http://www.majlesekhobregah.ir/pdf/tadvin.qaahoooh>.

- ٢١- و داد جابر غازي، التجربة الاصلاحية في ايران (١٩٩٧ - ٢٠٠٥) في عهد الرئيس الاسبق محمد خاتمي انموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد(٤٣) ، بغداد، ٢٠١٣. محمد علي سرحان ، ايران الى اين ، سوريا ، ١٩٩٩.
- ٢٢- ويلفرد يوحنا، ايران بعد ربع قرن من الجمهورية الاولى الى الثالثة، ترجمة فالح حسن، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٦ .